



تقرير تنفيذ الموازنة العامة

الربع الاول 2022

وزارة المالية

مديرية الدراسات والسياسات الاقتصادية

تقرير تنفيذ الموازنة العامة

أولاً: البيانات الفعلية لموازنات الأعوام 2020-2022 وتطورات المالية العامة خلال الربع الأول من عام 2022:

بلغ إجمالي الإيرادات العامة للحكومة المركزية / الموازنة المحصلة خلال عام 2021 حوالي 8128.2 مليون دينار مقابل 8137.8 مليون دينار مقدرة في موازنة عام 2021، وبلغ إجمالي الإنفاق العام خلال عام 2021 حوالي 9858.8 مليون دينار مقابل 10108.1 مليون دينار مقدرة في موازنة عام 2021، وبناءً عليه بلغ العجز المالي بعد المنح حوالي 1730.6 مليون دينار أو ما نسبته 5.4% من الناتج المحلي الإجمالي مقابل 1970.3 مليون دينار مقدر في موازنة عام 2021 أو ما نسبته 6.2% من الناتج المحلي الإجمالي

بلغ إجمالي الإيرادات العامة للحكومة المركزية / الموازنة المحصلة خلال عام 2020 حوالي 7028.9 مليون دينار مقابل 8560.9 مليون دينار مقدرة في موازنة عام 2020، وبلغ إجمالي الإنفاق العام خلال عام 2020 حوالي 9211.3 مليون دينار مقابل 9606.9 مليون دينار مقدرة في موازنة عام 2020، وبناءً عليه بلغ العجز المالي بعد المنح حوالي 2182.4 مليون دينار أو ما نسبته 7% من الناتج المحلي الإجمالي مقابل 1046 مليون دينار مقدر في موازنة عام 2020 أو ما نسبته 3.2% من الناتج المحلي الإجمالي.

جدول رقم (1) الإيرادات والنفقات المقدرة في موازنة الأعوام 2020-2022			
مليون دينار			
2022	2021	2020	البيان
8912	8137.8	8560.9	إجمالي الإيرادات والمنح الخارجية
8064	7298	7754	الإيرادات المحلية
6089	5390	5651	إيرادات ضريبية
7.5	8	10	اقتطاعات تقاعدية
1967.5	1900	2093	الإيرادات الأخرى
848	839.8	806.9	المنح الخارجية
10653	10108.1	9606.9	إجمالي الإنفاق
9106.6	8808.9	8333.9	النفقات الجارية
1546.4	1299.2	1273	النفقات الرأسمالية
-1741	-1970.3	-1046	بعد المنح
-2589	-2810.1	-1852.9	قبل المنح

سجلت الموازنة العامة عجزا ماليا في الموازنة العامة للحكومة المركزية / الموازنة خلال الربع الاول من عام 2022 بعد المنح حوالي 345.8 مليون دينار مقابل عجز مالي بلغ حوالي 274.2 مليون دينار خلال نفس الفترة من عام 2021، في حين بلغ العجز قبل المنح الخارجية حوالي 375.2 مليون دينار خلال الربع الاول من عام 2022 مقابل عجز مالي بلغ حوالي 328.7 مليون دينار خلال نفس الفترة من عام 2021.

جدول رقم (2) الإيرادات والنفقات الفعلية للأعوام 2019-2021			
مليون دينار			
2021	2020	2019	البيان
8128.2	7028.9	7754.3	إجمالي الإيرادات والمنح الخارجية
7324.9	6238	6965.9	الإيرادات المحلية
5626.9	4958.6	4680.8	إيرادات ضريبية
7.5	7.3	9	اقتطاعات تقاعدية
1690.4	1272.1	2276.1	الإيرادات الأخرى
803.3	790.8	788.4	المنح الخارجية
9858.8	9211.3	8812.7	إجمالي الإنفاق
8720.6	8388.5	7897.2	النفقات الجارية
1138.2	822.8	915.5	النفقات الرأسمالية
-1730.6	-2182.4	-1058.4	العجز بعد المنح
-2533.9	-2973.3	-1846.9	العجز قبل المنح

جدول رقم (3) الإيرادات والنفقات الفعلية خلال الربع الاول من الاعوام 2020-2022			
مليون دينار			
2022	2021	2020	البيان
1858.5	1851.7	1571.3	إجمالي الإيرادات والمنح الخارجية
1829.2	1797.2	1482.6	الإيرادات المحلية
1413.2	1338.5	1164.8	إيرادات ضريبية
0.9	2.7	1.7	اقتطاعات تقاعدية
415	456	316.2	الإيرادات الأخرى
29.4	54.5	88.7	المنح الخارجية
2204.4	2125.9	2018.4	إجمالي الإنفاق
2123.9	2043.4	1933.5	النفقات الجارية
80.5	82.5	84.9	النفقات الرأسمالية
-345.8	-274.2	-447.1	العجز بعد المنح
-375.2	-328.7	-535.7	العجز قبل المنح

ثانيا: الإيرادات المحلية المحصلة مقابل توقعات التحصيل في الموازنة.

1. الإيرادات المحلية في عام 2020:

بلغت الإيرادات المحلية في عام 2020 ما قيمته 6238 مليون دينار مقارنة مع ما تم تقديره في موازنة عام 2020 والبالغة حوالي 7754 مليون دينار، أي بانخفاض بلغ حوالي 1516 مليون دينار أو ما نسبته 19.6%، ويعود هذا الانخفاض بشكل رئيسي إلى انخفاض بند الإيرادات الضريبية بحوالي 692.4 مليون دينار وانخفاض بند الإيرادات غير الضريبية بحوالي 823.5 مليون دينار عن ما هو مقدر في موازنة 2020.

وتعود أسباب انخفاض الإيرادات الضريبية إلى انخفاض الضريبة من السلع والخدمات نتيجة انخفاض ضريبة مبيعات السلع المستوردة بنحو 259.9 مليون دينار وانخفاض ضريبة المبيعات على الخدمات بنحو 191.6 مليون دينار، فيما تعود أسباب انخفاض بنود الإيرادات غير الضريبية إلى انخفاض بند إيرادات بيع السلع والخدمات بنحو 385.9 مليون دينار، وتراجع الإيرادات المختلفة عن ما هو مقدر في الموازنة بنحو 244.3 مليون دينار.

2. الإيرادات المحلية في عام 2021:

بلغت الإيرادات المحلية في عام 2021 ما قيمته 7324.9 مليون دينار مقارنة مع ما تم تقديره في موازنة عام 2021 والبالغة حوالي 7298 مليون دينار، أي بارتفاع بلغ حوالي 26.9 مليون دينار أو ما نسبته 0.4%، ويعود هذا الارتفاع بشكل رئيسي إلى ارتفاع بند الإيرادات الضريبية بحوالي 236.9 مليون دينار وانخفاض بند الإيرادات غير الضريبية بحوالي 210 مليون دينار عن ما هو مقدر في موازنة 2021.

وتعود أسباب ارتفاع الإيرادات الضريبية إلى ارتفاع الضريبة من السلع والخدمات نتيجة ارتفاع ضريبة مبيعات السلع المحلية بنحو 147.4 مليون دينار وارتفاع ضريبة المبيعات على الخدمات بنحو 48.5 مليون دينار، فيما تعود أسباب انخفاض بنود الإيرادات غير الضريبية إلى انخفاض بند إيرادات بيع السلع والخدمات بنحو 121.6 مليون دينار، وتراجع الإيرادات المختلفة عن ما هو مقدر في الموازنة بنحو 53.5 مليون دينار.

3. الإيرادات المحلية خلال الربع الأول من عام 2022:

سجلت الإيرادات المحلية خلال الربع الأول من عام 2022 ما قيمته 1829.2 مليون دينار مقابل 1797.2 مليون دينار خلال نفس الفترة من عام 2021، أي بارتفاع بلغ 32 مليون دينار، وقد جاء هذا الارتفاع في الإيرادات المحلية محصلة لارتفاع الإيرادات الضريبية

بحوالي 74.8 مليون دينار، وانخفاض الإيرادات غير الضريبية بحوالي 42.8 مليون دينار، وبذلك حققت الإيرادات المحلية خلال الربع الاول ما نسبته 22.7% من المقدر في الموازنة العامة والبالغة حوالي 8064 مليون دينار.

وعلى صعيد الارتفاع في الإيرادات الضريبية خلال الربع الاول من عام 2022 مقارنة بنفس الفترة من عام 2021 فقد جاء نتيجة لارتفاع حصيلته الضريبية العامة على "السلع والخدمات" بما قيمته 22 مليون دينار أو ما نسبته 2.3% كما وارتفعت حصيلته الضرائب على "المعاملات المالية (ضريبة بيع العقار)" بحوالي 5.9 مليون دينار أو ما نسبته 42.7%، وانخفاض الضرائب على التجارة والمعاملات الدولية بما قيمته 22.7 مليون دينار أو ما نسبته 28.9%، وارتفاع الضريبة العامة على "الدخل والارباح" بما قيمته 69.6 مليون دينار أو ما نسبته 25.1%.

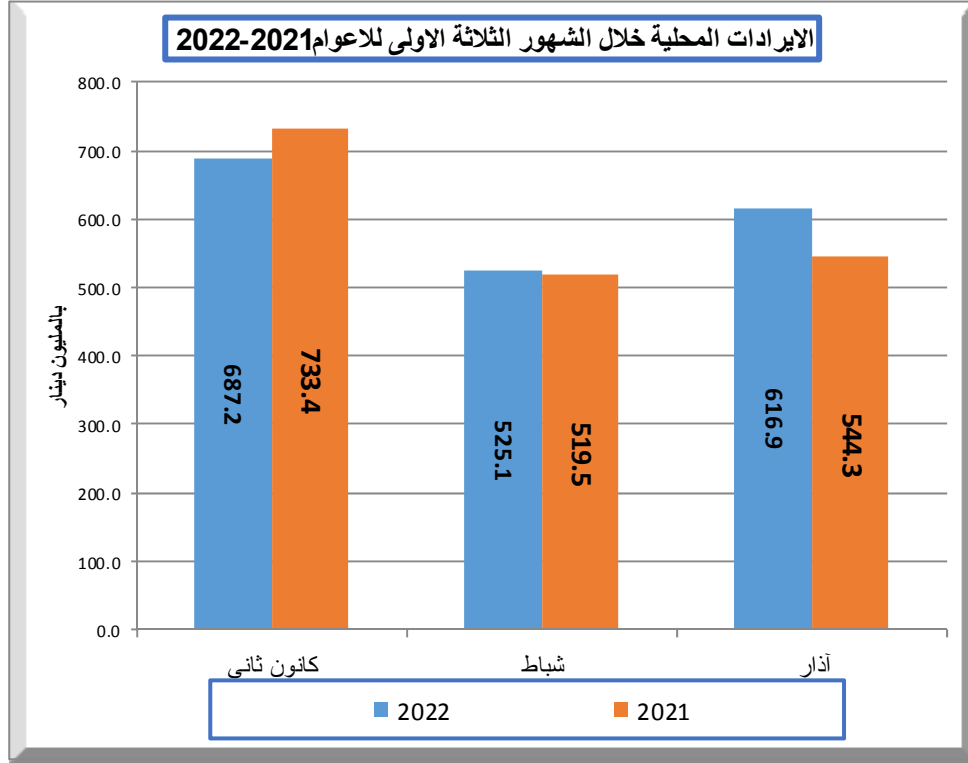
بشكل عام شكلت حصيلته الإيرادات الضريبية خلال الربع الاول من هذا العام ما نسبته 23.2% من إجمالي الإيرادات الضريبية المقدره في موازنة عام 2022 والبالغة حوالي 6089 مليون دينار.

أما على صعيد الإيرادات غير الضريبية فقد جاء الانخفاض في الإيرادات غير الضريبية بشكل رئيسي محصلة لارتفاع حصيلته إيرادات "بيع السلع والخدمات" بحوالي 7.1 مليون دينار وارتفاع حصيلته "الإيرادات المختلفة" بحوالي 63.2 مليون دينار وانخفاض حصيلته "إيرادات دخل الملكية" بحوالي 111.3 مليون دينار وانخفاض حصيلته العائدات التقاعدية بحوالي 1.8 مليون دينار.

شكلت حصيلته الإيرادات غير الضريبية خلال الربع الاول من هذا العام ما نسبته 21.1% من إجمالي الإيرادات غير الضريبية المقدره في موازنة عام 2022 والبالغة حوالي 1975 مليون دينار.

كما بلغت المنح الخارجية خلال الربع الاول من عام 2022 ما مقداره 29.4 مليون دينار مقابل 54.5 مليون دينار خلال نفس الفترة من عام 2021 أي بانخفاض بلغ حوالي 25.2 مليون دينار أو ما نسبته 46.1% مقارنة بنفس الفترة من العام الماضي ، وعليه، بلغ إجمالي الإيرادات العامة للحكومة المركزية / الموازنة خلال الربع الاول من عام 2022 ما مقداره 1858.5 مليون دينار مقابل 1851.7 مليون دينار خلال نفس الفترة من عام 2021، أي بارتفاع

مقداره 6.8 مليون دينار أو ما نسبته 0.4%، وقد شكلت الإيرادات العامة ما نسبته 20.9% خلال الربع الأول من هذا العام مقارنة مع مقدر الموازنة والبالغ 8912 مليون دينار.



ثالثاً: النفقات العامة الفعلية مقابل توقعات الموازنة.

1. النفقات العامة في عام 2020:

بلغ إجمالي الإنفاق خلال عام 2020 حوالي 9211.3 مليون دينار مقارنة مع ما تم تقديره في موازنة عام 2020 والبالغ حوالي 9606.9 مليون دينار أي بانخفاض بلغ حوالي 395.6 مليون دينار أو ما نسبته 4.1%، ويعود سبب هذا الانخفاض محصلة إلى انخفاض النفقات الراسمالية بحوالي 450.2 مليون دينار، وارتفاع النفقات الجارية بحوالي 54.6 مليون دينار مقارنة بما تم تقديره خلال موازنة عام 2020. حيث شكل إجمالي الإنفاق الفعلي لعام 2020 ما نسبته 95.9% من إجمالي الإنفاق المقدر لموازنة عام 2020.

2. النفقات العامة في عام 2021:

بلغ إجمالي الإنفاق خلال عام 2021 حوالي 9858.8 مليون دينار مقارنة مع ما تم تقديره في موازنة عام 2021 والبالغ حوالي 10108.1 مليون دينار اي بانخفاض بلغ حوالي 249.3 مليون دينار أو ما نسبته 2.5%، ويعود سبب هذا الانخفاض نتيجة إلى انخفاض النفقات الجارية بحوالي 88.3 مليون دينار، وانخفاض النفقات الرأسمالية بحوالي 161 مليون دينار مقارنة بما تم تقديره خلال موازنة عام 2021. حيث شكل إجمالي الإنفاق الفعلي لعام 2021 ما نسبته 97.5% من إجمالي الإنفاق المقدر لموازنة عام 2021.

3. النفقات العامة خلال الربع الاول من عام 2022:

بلغ إجمالي الإنفاق للحكومة المركزية / الموازنة خلال الربع الاول من عام 2022 حوالي 2204.4 مليون دينار مقابل 2125.9 مليون دينار خلال نفس الفترة من عام 2021 مسجلاً بذلك ارتفاعاً مقداره 78.5 مليون دينار، وقد جاء هذا الإرتفاع في إجمالي الإنفاق محصلة لارتفاع النفقات الجارية بمقدار 80.5 مليون دينار أو ما نسبته 3.9%، وانخفاض النفقات الرأسمالية بحوالي 2 مليون دينار أو ما نسبته 2.5%.

رابعاً: الإنفاق الفعلي والمقدر في الموازنة العامة للمشاريع الرأسمالية

بلغت قيمة الإنفاق على المشاريع الرأسمالية حوالي 80.5 مليون دينار خلال الربع الاول من هذا العام مقارنة مع ما مقداره 82.5 مليون دينار خلال نفس الفترة من العام الماضي، حيث شكل الإنفاق على المشاريع الرأسمالية خلال الربع الاول من عام 2022 ما نسبته 5.2% من مجموع المخصصات الرأسمالية المقدرة في موازنة عام 2022 والبالغة حوالي 1546.4 مليون دينار، حيث توزع هذا الإنفاق بصورة رئيسية على مشاريع لكل من الوزارات التالية: وزارة التنمية الاجتماعية، وزارة الأشغال العامة والإسكان، وزارة التربية والتعليم، مديرية النفقات العامة، وزارة الزراعة، ووزارة الإدارة المحلية حيث شكلت هذه المشاريع نحو 78.4% من مجمل الإنفاق الرأسمالي خلال الربع الاول من هذا العام.

في العادة يكون الإنفاق على المشاريع الرأسمالية خلال الربعين الثالث والرابع بقيمة اكبر نظراً لان دورة المشاريع تبدأ خلال الربع الثالث.

خامساً: الإنفاق الفعلي لمشاريع اللامركزية.

بلغت قيمة الإنفاق على المشاريع اللامركزية ما قيمته 3.8 مليون دينار خلال الربع الاول من عام 2022 توزعت في مختلف محافظات المملكة حيث شكل الانفاق على مشاريع وزارة الاشغال العامة والإسكان ووزارة الصحة ووزارة التربية والتعليم نحو 92.8% من مجمل الإنفاق على مشاريع اللامركزية.

سادساً: عمليات التمويل والدين.

تشير تطورات المديونية العامة حتى نهاية الربع الاول من عام 2022 إلى انخفاض إجمالي الدين بعد استثناء إحصائيا ما يحمله صندوق استثمار أموال الضمان الاجتماعي (SSIF) بمبلغ 76.2 مليون دينار ليبلغ ما قيمته 28686.9 أو ما نسبته 88.1% من الناتج المحلي الإجمالي المقدر لنهاية الربع الاول من عام 2022 مقابل 28763.1 مليون دينار في نهاية عام 2021 أو ما نسبته 89.5% من الناتج المحلي الإجمالي لعام 2021، علما بان صافي الاقتراض (موازنة) من صندوق استثمار أموال الضمان الاجتماعي (SSIF) قد بلغ حوالي 137.2 مليون دينار حتى نهاية الربع الاول من 2022 مقارنة بمبلغ 491.5 مليون دينار حتى نهاية الربع الرابع من عام 2021.

وفي حال تم استثناء قيمة الودائع الحكومية فإن صافي الدين يصبح 27460.5 مليون دينار أو ما نسبته 84.4% من الناتج المحلي الإجمالي المقدر حتى نهاية الربع الاول من عام 2022 مرتفعا بحوالي 200.2 مليون دينار او ما نسبته 0.7% عن مستواه في نهاية عام 2021، وقد جاء الارتفاع لتمويل جزء من عجز الموازنة وتمويل عجز سلطة المياه، وكذلك أدى تراجع الودائع الحكومية (موازنة) الى ارتفاع صافي رصيد الدين، ومن الجدير بالذكر بأن مديونية شركة الكهرباء الوطنية وسلطة المياه تبلغ نحو 7.4 مليار دينار.

الدين الخارجي

أظهرت البيانات المتعلقة بالرصيد القائم للدين الخارجي (موازنة ومكفول) بعد استثناء إحصائيا ما يحمله صندوق استثمار أموال الضمان الاجتماعي (SSIF) حتى نهاية الربع الاول من عام 2022 انخفاض الرصيد القائم بحوالي 192 مليون دينار ليصل إلى 14945.6 مليون دينار أو ما نسبته 45.9% من الناتج المحلي الإجمالي المقدر لنهاية الربع الاول من عام 2022 مقابل ما مقداره

15137.6 مليون دينار أو ما نسبته 47.1% من الناتج المحلي الإجمالي في نهاية عام 2021، في حين بلغ رصيد الدين الخارجي في نهاية عام 2020 حوالي 13715.2 مليون دينار أو ما نسبته 44.2% من الناتج المحلي الإجمالي.

وتعود الاسباب في ارتفاع / انخفاض الدين الخارجي خلال الفترات السابقة إلى ما يلي:

- سعر الصرف وأثر عمليات السحب والتسديد.
- تمويل عجز الموازنة.
- تسديد مديونية سلطة المياه.

سعر الصرف

فيما يتعلق بأثر تغيرات سعر الصرف وحركات السحب والتسديد على رصيد المديونية الخارجية بعد استثناء إحصائيا ما يحمله صندوق استثمار أموال الضمان الاجتماعي (SSIF) حتى نهاية الربع الاول من عام 2022 بالمقارنة مع رصيدها في نهاية عام 2021، حيث اسهمت هذه التغيرات بانخفاض رصيد المديونية بحوالي 192 مليون دينار كمحصلة لانخفاض صافي التسديدات والمسحوبات بقيمة 75 مليون دينار وانخفاض اسعار صرف العملات بقيمة 117 مليون دينار.

رصيد 3/2022	صافي التسديدات(-) (المسحوبات (+)	أثر التغير في أسعار العملات	رصيد 2021	اثر العمليات (السحب (+) والتسديد(-))	أثر التغير في أسعار العملات	رصيد 2020	
1870.8	-3.8	-47.3	1921.9	+375.8	-138.9	1685.0	يورو
558.3	-7.2	-44.1	609.6	+26.6	-59.9	642.9	ين ياباني (كل 100)
34.1	-0.7	-0.07	34.9	-1.4	1.1	35.2	يوان صيني
1245.6	-22.1	-15.6	1283.3	+413.8	-31.4	900.9	وحدة حقوق السحب
589.4	-8.7	-6.5	604.6	12.6-	+7.6	609.6	دينار كويتي
75.4	-0.7	-1.8	77.9	-1.3	-3.7	82.9	ون كوري
10572.0	-31.7	-1.5	10605.3	+845.4	1.2	9758.7	باقي العملات
14945.6	-74.9	-116.9	15137.5	+1646.3	-224	13715.2	المجموع

حيث شهدت الديون المقيمة بالدولار الأمريكي بعد استثناء إحصائيا ما يحمله صندوق استثمار أموال الضمان الاجتماعي (SSIF) انخفاض في نهاية الربع الاول من عام 2022 بمبلغ 29.4 مليون دينار ليبلغ 10376.1 مليون دينار اردني مقارنة بمبلغ 10405.5 مليون دينار نهاية عام 2021 ومبلغ 9573.9 مليون دينار نهاية عام 2020، ومن الجدير بالذكر بان نسبة الدين المقيمة بالدولار الى اجمالي محفظة الدين تشكل النسبة الاكبر وذلك نتيجة لسياسة الحكومة الهادفة إلى التوجه للاقتراض بالدولار الأمريكي بدلا من الاقتراض بعملات أخرى لتقليل المخاطر الناتجة عن تذبذب أسعار الصرف.

اما فيما يتعلق بالديون المقيّمة باليورو فقد انخفضت بحوالي 51.1 مليون دينار لتصبح حوالي 1870.8 مليون دينار حتى نهاية الربع الاول من عام 2022 مقارنة بحوالي 1921.9 مليون دينار في نهاية عام 2021 وفي عام 2020 بلغت حوالي 1685 مليون دينار، وقد جاء هذا الانخفاض كمحصلة لانخفاض صافي التسديدات والمسحوبات بقيمة 3.8 مليون دينار وانخفاض في تغير سعر الصرف بقيمة 47.3 مليون دينار.

في حين شهدت الديون المقيّمة بالين الياباني انخفاضا بحوالي 51.3 مليون دينار لتصبح حوالي 558.3 مليون دينار حتى نهاية الربع الاول من عام 2022 مقارنة بنهاية عام 2021 حيث بلغت حوالي 609.6 مليون دينار وفي عام 2020 بلغت حوالي 642.9 مليون دينار، وقد جاء هذا الانخفاض حتى نهاية الربع الاول من عام 2022 كمحصلة لانخفاض صافي التسديدات والمسحوبات بقيمة 7.2 مليون دينار وانخفاض في تغير سعر الصرف بقيمة 44.1 مليون دينار.

اما فيما يتعلق بالديون المقيّمة بوحدة حقوق سحب خاصة فقد انخفضت لتصبح حوالي 1245.6 مليون دينار حتى نهاية الربع الاول من عام 2022 بالمقارنة مع نهاية عام 2021 حيث بلغت حوالي 1283.3 مليون دينار وفي عام 2020 بلغت حوالي 900.9 مليون دينار، حيث أسهمت هذه التغيرات بانخفاض رصيد المديونية حتى نهاية الربع الاول من عام 2022 بحوالي 37.7 مليون دينار وذلك كمحصلة لانخفاض صافي التسديدات والمسحوبات بقيمة 22.1 مليون دينار وانخفاض في تغير سعر الصرف بقيمة 15.6 مليون دينار، علما بانه تم سحب المبالغ التالية من الاتفاقيات مع صندوق النقد الدولي:

- خلال الربع الرابع 2021 سحب الشريحة الرابعة بقيمة 236.6 مليون دينار من اتفاقية التسهيل الممتد الموقعة بتاريخ 2020 /3/26 وذلك بعد انتهاء المراجعة الثالثة مع الصندوق.
- خلال حزيران من عام 2021 تم سحب الشريحة الثالثة بقيمة 145.7 مليون دينار.

- توقيع اتفاقية عام 2020 قرض أداة التمويل السريع (RFI) من صندوق النقد الدولي للمساعدة الطارئة للظروف الاستثنائية (جائحة كورونا) حيث تم سحب كامل مبلغ القرض والبالغة حوالي 282.6 مليون دينار
- تم خلال شهري اذار وكانون اول من عام 2020 سحب الشريحة الاولى والثانية من الاتفاقية وبمبلغ اجمالي 349.8 مليون دينار .

تمويل عجز الموازنة:

بلغ اجمالي التمويل (الداخلي والخارجي) بعد استثناء ما تم تمويله من صندوق استثمار الضمان (SSIF) حوالي 227 مليون دينار وذلك لتمويل جزء من عجز الموازنة البالغ 345.8 خلال الربع الاول من عام 2022.

تسديد مديونية سلطة المياه/ اعادة اقرض لسلطة المياه:

تم تسديد أقساط القروض الخارجية المستحقة على سلطة المياه حتى نهاية الربع الاول من عام 2022 بحوالي 3.8 مليون دينار في حين بلغت حوالي 44.5 مليون دينار نهاية عام 2021.

الدين الداخلي:

ارتفع اجمالي رصيد الدين الداخلي (موازنة ومكفول) بعد استثناء إحصائيا ما يحمله صندوق استثمار أموال الضمان الاجتماعي (SSIF) حتى نهاية الربع الاول من عام 2022 بمبلغ 115.7 مليون دينار ليصل إلى حوالي 13741.3 مليون دينار أو ما نسبته 42.2% من الناتج المحلي الإجمالي، مقابل ما مقداره 13625.6 مليون دينار أو ما نسبته 42.4% من الناتج المحلي الإجمالي في نهاية عام 2021 و 12784.0 مليون دينار نهاية عام 2020 او ما نسبته 41.2% من الناتج المحلي الاجمالي.

وقد جاء هذا الارتفاع محصلة لارتفاع الدين الداخلي ضمن الموازنة بعد استثناء إحصائيا ما يحمله صندوق استثمار أموال الضمان الاجتماعي (SSIF) بحوالي 226.6 مليون دينار ، وانخفاض الدين العام الداخلي المكفول بعد SSIF بحوالي 110.9 مليون دينار ويعود سبب الارتفاع في اجمالي الدين الداخلي لعدة عوامل اهمها تمويل جزء من عجز الموازنة العامة وتمويل عجز سلطة المياه من خلال تقديم سلف نقدية لسلطة المياه بمبلغ إجمالي مقداره 19.8 مليون دينار حتى نهاية الربع الاول من عام 2022.

علاوة على ذلك، ارتفع صافي رصيد الدين الداخلي (موازنة ومكفول) بعد استثناء إحصائيا ما يحمله صندوق استثمار أموال الضمان الاجتماعي (SSIF) بمبلغ 392.2 مليون دينار في نهاية الربع

الاول من عام 2022 ليصل الى حوالي 12514.9 مليون دينار مقابل ما مقداره 12122.6 مليون دينار في نهاية عام 2021 و 11448.0 مليون دينار نهاية عام 2020، وقد جاء هذا الارتفاع في نهاية الربع الاول من عام 2022 محصلة لانخفاض اجمالي الودائع (موازنة) بمبلغ 280 مليون دينار وارتفاع ودائع المؤسسات المستقلة بمبلغ 3.5 مليون دينار وارتفاع الدين الداخلي موازنة بعد SSIF بمبلغ 226.6 مليون دينار وانخفاض الدين المكفول بعد SSIF بمبلغ 110.9 مليون دينار.

تسديد مديونية سلطة المياه :

لم يستحق أية مبالغ كاقساط داخلية على سلطة المياه خلال الربع الاول من عام 2022، علماً بان اجمالي المبالغ التي تم تسديدها حوالي 135 مليون دينار نهاية عام 2021، وحوالي 198.4 مليون دينار نهاية عام 2020، حيث تقوم وزارة المالية بإدارة تسديد القروض منذ بداية عام 2018.

*يمكن الاطلاع على البيانات التفصيلية من خلال الرجوع الى نشرة مالية الحكومة المنشورة على موقع وزارة المالية.